

الأمير متّعب بطل فضيحة فساد استمرت نصف قرن من الزمن



وذكرت الصحيفة أن الأمير متّعب كان يُعتبر في السابق ملكاً سعودياً محتملاً في المستقبل، لكنه خسر في صراع على السلطة جُرد فيه من جزء كبير من ثروته.

وقد استمدت ثروته الشخصية من منصبه الرفيع في الحرس الوطني السعودي، الذي تم تعيينه لقيادته في عام 2010، بعد خمس سنوات من تولي والده عبد الله، الذي كان يشغل هذا المنصب سابقاً، ملكاً. لمدة 10 سنوات قبل توليه منصبه، شغل متّعب مناصب عليا في الوحدة.

ويُعتقد أن الأمير متّعب حصل على خصم شخصي على مدى سنوات عديدة من عقود توريد المعدات للحراس، وهم وحدة عسكرية مسؤولة عن حماية العائلة المالكة في المملكة.

واحدى هذه الصفقات كانت العقد الممنوح للشركة البريطانية في قلب محكمة جنائية اختتمت يوم الأربعاء، مع تبرئة المتّهمين من أي مخالفات فيما يتعلق بالصفقة.

وفي عام 2017، اعتقل محمد بن سلمان، متتبّع والعديد من الأمراء والمسؤولين ورجال الأعمال السعوديين الآخرين، فيما وُصف بأنه حملة لمكافحة الفساد. لكن آخرين اعتبروها طريقة فظة للقضاء على المنشئين السياسيين.

وقد تم احتجازهم في فندق ريتز كارلتون من فئة الخمس نجوم في الرياض. وبعد ثلاثة أسابيع، ورد أن متتبّع حصل على إطلاق سراحه من خلال الاعتراف بالفساد ودفع مليار دولار. ومن غير المعروف ما هو الاتهام الذي وجه إليه فيما مكان وجوده الحالي غير معروف.

وعقد ابن الثالث لعبد الله اجتماعات منتظمة في الماضي مع أفراد من العائلة المالكة والوزراء البريطانيين، حيث سعى البلدان إلى تعزيز العلاقات العسكرية والدبلوماسية.

كان للأمير متتبّع، الذي كان خريج جامعة ساندهيرست، "علاقة وثيقة وودية" مع الأمير تشارلز آنذاك، وفقاً لتقرير وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية الذي صدر في عام 2001 وتم نشره لصحيفة الغارديان بموجب التشريع الأمريكي لحرية المعلومات.

وأشارت الوكالة إلى أن أول نقطة في جولة تشارلز في السعودية في ذلك العام كانت زيارة متتبّع. تمت ترقية الأمير السعودي مؤخرًا إلى منصب مساعد قائد الحرس الوطني، وهي ترقية يبدو أنها كانت مربحة بشكل استثنائي.

من جهتها استنكرت المتحدثة الرسمية باسم حزب التجمع الوطني الدكتورة مصاوي الرشيد، تمرير صفقات تسليح المملكة السعودية والمملكة المتحدة برشاوي بعلم رؤساء الدولتين.

وعلقت الرشيد "دائماً الرشاوي السعودية البريطانية خارج القانون"، متتسائلة: "هل ممكن تخيلون الرشاوي الآن مع كل مشروع حكومي؟".

جاء ذلك تعليقاً على تبرئة رجلين من رشوة السعوديين في صفقة دفاع بريطانية ضخمة، استناد إلى تأكيد المحامون أن المدفوعات البالغة ملايين الجنيهات الإسترليني تمت بموافقة الحكومتين البريطانية وال سعودية.

وجاء في الخبر أن جيفري كوك وجون ماسون اتهموا برشوة أمير سعودي ورفاقه لتأمين والحفاظ على صفقة

دفاعية ضخمة لشركة بريطانية، لكن هيئة ملوك في لندن برأ لهم يوم الأربعاء بعد أن قال المحامون إن المدفوعات تمت بمعرفة الحكومتين البريطانية وال Saudia.

وأشار الخبر إلى أن توم ألين، ممثل ققاس سنتر الذي يمثل كوك، أخبر الملوك في محكمة ساوثوارك الملكية أن مجموعة واسعة من السياسيين والمسؤولين والشخصيات العسكرية البريطانية كانوا على علم منذ فترة طويلة بالمدفوعات للسعوديين ووافقو عليها.

وقال ألين، إن وزارة الدفاع البريطانية سمحت في الواقع بنوع المدفوعات المحددة التي تمت محاكمه الرجلين بسببها؛ وأكدت الجارديان أن البراءة تمثل هزيمة لمكتب جرائم الاحتيال الخطيرة الذي أقام دعوى قضائية ضد الرجلين بعد تحقيق استمر قرابة عقد من الزمن.

وكان مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة قد قال إن كوك وماسون كانا "في قلب العملية" لدفع 9.7 مليون جنيه إسترليني لمجموعة من السعوديين البارزين بين عامي 2007 و2010، قائلا إن المدفوعات قد تم دفعها للأمير متعب بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله ورفاقه لضمان استمرار شركة بريطانية تدعى Management Project Special GPT في تلقي عقود مربحة من وحدة عسكرية سعودية.